

من المؤكد أن التوجه نحو الطاقات المتجددة بات أمراً محسوماً في البلاد بعد الرغبة السامية التي أعلن عنها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، بأن يكون 15٪ من إنتاج الكويت من الكهرباء عبر الطاقات المتجددة بحلول العام 2030. والأمر في هذا الشأن يحتاج إلى آلية واضحة للتنفيذ وقانون خاص. وهناك عدة مشاريع فيما يتعلق بالطاقات المتجددة يتم العمل على إنتاجها وتنفيذها بالتعاون بين وزارة الكهرباء والماء ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ومن أبرزها مشروع الشقيا الخاص بإنتاج الطاقة المتجددة والذي تتوقف عليه آمال عريضة لتحقيقه.

هذا الموضوع كان محور البحث في ديوانية «الانباء» حول الطاقة المتجددة التي شارك فيها الوكيل المساعد لمشاريع محطات القوى وتقطير المياه في وزارة الكهرباء والماء م.إياد الفلاح والمدير التنفيذي لمركز أبحاث الطاقة والبناء في معهد الكويت للأبحاث العلمية د.سالم الحجرف، والأستاذ في كلية هندسة البترول في جامعة الكويت د.سرور العتيبي، ورئيس جمعية المهندسين م.إياد الحمود، فإلى التفاصيل:

إدارات التنمية وإستراتيجية للتشريعات والبيئة

المشاركون في ندوة «الانباء» أكدوا أهمية إيجاد إستراتيجية خاصة بأمن الطاقة

«الطاقات المتجددة» عملة متوافرة يخفض من أسهمها غياب القانون

نجدها مخصصة لأغراض أخرى، كما أن تقلبات أسعار النفط تقلل من الجدوى الاقتصادية للطاقة الشمسية إذ إنها تصبح غالبية الثمن مع انخفاض أسعار النفط حيث يقل الطلب عليها فيرتفع سعرها.

مجلس أعلى للطاقة

وأوصى الفلاح بإنشاء مجلس أعلى للطاقة تكون له صلاحيات التشريعية ويضم جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية من وزارات وهيئات ومؤسسات وجمعيات تقع عام ويكون هو المرجعية في أمور الطاقة، وتعتبر قراراته ملزمة لجميع الجهات، لافتاً إلى أن الوزارة ليست وحدها مسؤولة عن الأمن الكهربائي والمائي في البلاد بل إن كل الجهات المعنية يجب أن تضع خططها وفق ما يمكن إنتاجه من طاقة وهذا المجلس يضمن التواصل فيما بين كل هذه الجهات لضمان وضع الخطط والقرارات بما يتناسب مع الحاجة.

مشروع الشقيا

المدير التنفيذي لمركز الطاقة والبناء في معهد الكويت للأبحاث العلمية د.سالم الحجرف تحدث عن توجه الكويت نحو الطاقات المتجددة عبر مجموعة من الدراسات التي قام بها المعهد لتقديم مصادر الطاقة وطرح نتائج هذه الدراسات في زيارة خاصة لصاحب السمو عام 2009 وتقديم اقتراح لإنتاج الكهرباء عبر الطاقات المتجددة ولم تأخذ الموافقة أكثر من 24 ساعة قرر بعدها سموه صرف مبلغ مليون دينار عن طريق مؤسسة التقدم العلمي لتنفيذ هذه الرؤية التي أعلن عنها سموه في مؤتمر المناخ في الدوحة عام 2012 رسمياً بأن الكويت ستنتج 15٪ من طاقتها الكهربائية بواسطة الطاقات المتجددة بحلول عام 2030.

ولفت إلى أن العمل مستمر لتنفيذ هذا الهدف منذ اتخاذ القرار إذ تم اختيار موقع الشقيا بعد دراسة شملت خمسة مواقع، إلا أن التخطيط يأخذ وقتاً وصولاً إلى التنفيذ الذي بدأت أولى بوادره بتأهيل 37 تحالفاً عالمياً من أصل 107 تقدمت للمنافسة على تنفيذ المشروع الذي سينتج ما بين 200 و2500 ميغاواط بعد انتهاء جميع مراحل، التي بدأت المرحلة الأولى منها عبر 3 مشاريع لتوليد 70 ميغاواط من الكهرباء 10 ميغاواط ستكون عبر الطاقة الكهروضوئية وتم توقيع عقدها في فبراير الماضي مع شركة إسبانية و10 أخرى سيتم إنتاجها عبر طاقة الرياح وسيتم توقيع العقد خلال الأسبوع الحالي، أما الـ 50 ميغاواط المتبقية فسيتم إنتاجها عبر الطاقة الحرارية مع تقنية تخزين الحرارة لمدة 7 ساعات وسيتم توقيعها خلال الصيف المقبل.

تكلفة منخفضة

ولفت إلى أن المرحلة الأولى فقط سيتم تنفيذها بتمويل مباشر من الدولة أما المراحل الأخرى فسيتم إدخال القطاع الخاص في تنفيذها، مشيراً إلى اتفاقية شراكة بين المعهد والوزارة لتنفيذ المرحلة الثانية التي ستننتج 500 ميغاواط لجذب استثمارات محلية وأجنبية عبر الاستناد إلى المعلومات التي توافرت من المرحلة الأولى والتي استطاع المعهد توقيع عقودها بأسعار تشير إلى أن إنتاج الكيلوواط ساعة من الطاقة الكهروضوئية



م.إياد الحمود

ولفت إلى أن من المعوقات أيضاً عدم النظر برؤية واضحة إلى الطاقة المتجددة فهل الطاقة المنتجة منها تكميلية أم معتمدة الاحتياج وتكون معتمدة ومحسوبة ضمن ما تنتجه الدولة مقابل ما تستهلكه، أم إنها تكميلية أي إن الطاقة المعتمدة هي المنتجة تقليدياً وما ينتج من الطاقة المتجددة يكون بمثابة زيادة أو احتياط لأنها في النهاية تعتمد على الأجواء المناخية وبالتالي فهناك دائماً خوف من عدم تلبية احتياجاتنا المطلوبة منها، لافتاً إلى أن الوزارة وكجهة مسؤولة عن تقديم الخدمة لا يمكن أن ننظر إليها نظرة اعتمادية ومن ثم تجد أن هناك قصوراً في قدرتها على تلبية الطلب، وفي حال وجود قصور فإن المسؤول عنه من أوصى باعتماد الطاقة المتجددة أو الوزارة التي يقع على عاتقها تأمين الكهرباء.

ندرة الأراضي

وأوضح أنه من معوقات مشاريع التحول نحو الطاقة المتجددة ندرة الأراضي، فالمساحات صغيرة والمواقع التي يتم إجراء دراسات عليها

في البلاد فيجب أن تكون تحت متابعة مباشرة من الوزارة فقط. وتحدثت عن أنواع أخرى من المشاريع كمحطات مواقف السيارات وغيرها من المشاريع التي من شأنها التشجيع للتوجه نحو الطاقات المتجددة التي أكثرها ستطرح وفق قانون B.O.T. وفق مذكرة تفاهم بين الوزارة ومعهد الأبحاث وهيئة الشراكة وخصوصاً مشروع الشقيا الذي ينفذ معهد الأبحاث المرحلة الأولى منه كحطة نموذجية ثم سينتقل القطاع الخاص ببقية المراحل.

معوقات

وعن المعوقات التي قد تقف في وجه توجه الدولة هذا قال إنها تختلف بين ما هو قانوني وما هو فني وثقافي وتوعوي واقتصادي، لافتاً إلى أن المعوقات القانونية متشعبة جداً تتضمن التشريعات الخاصة بقوانين الطاقة الشمسية وتقنياتها والقوانين الأخرى القادرة على رفع الكفاءة كتبريد الضواحي ونظام التحصيل والتعرفة وكلها تصب في خانة الحفاظ على الطاقة واستدامتها.



م.إياد الفلاح

أما المشروع الثالث والذي تحدث عنه م. الفلاح لاستغلال الطاقة المتجددة فهو مشروع عبر استغلال الخزانات المنتشرة عبر 20 موقعا في مختلف أرجاء الكويت وبمساحات كبيرة يمكن استغلالها لتوليد 385 ميغاواط من الطاقة الكهربائية عبر وضع ألواح شمسية على أسطح الخزانات، ولقد بدأت دراسة أولى المواقع في غرب الفينطيس الذي من شأنه إنتاج 30 ميغاواط، وقد تأخذ الدراسة هذا العام كاملاً لأنها تشمل دراسة عملية تصدير الكهرباء وإيصالها إلى الشبكة وخطوط النقل وغيرها، لافتاً إلى أنه ومنذ عام 2018 وحتى عام 2025 ستكون مشاريع هذه المواقع كافة تحت الطرح والتنفيذ لتحقيق الهدف المأمول منها.

وشدد على أن حساسية مواقع هذه الخزانات هي التي فرضت أن تكون الوزارة منفذة لهذا المشروع وعدم ادخال القطاع الخاص إليه، فالأمن المائي وكون هذه الخزانات تعتبر من المواقع الاستراتيجية

البداية كانت مع وكيل وزارة الكهرباء والماء لشؤون مشاريع محطات القوى وتقطير المياه م.إياد الفلاح الذي أكد على التشديد ورفع كفاءة الطاقة، والطاقات المتجددة هي من أبرز الأمور التي لها مردود مباشر على الأمن الاقتصادي الكويتي، فالطاقات المتجددة وما توفره من كميات في الوقود وما تخفضه من التأثيرات البيئية، وكذلك رفع كفاءة الطاقة من شأنها أن توفر ملايين الدنانير على الدولة، كما أن التشديد مهم جداً في حفظ موارد الدولة.

وقال إن قضية التوجه نحو الطاقات المتجددة ليست مجرد كلام فالوزارة ومع عدد من الجهات الأخرى بدأت بوضع وتنفيذ عدد من الخطط إلا أن التخطيط يأخذ وقتاً وكذلك تنفيذ المشاريع يتطلب وقتاً لتصبح الخطط واقعا ملموساً لأنها تتطلب إجراءات طويلة لا تظهر ثمارها إلا عقب فترة قد تمتد لسنوات.

وأوضح أن لدى الوزارة خطة مع معهد الكويت للأبحاث العلمية لإنتاج 15٪ من الطاقة المنتجة في البلاد عبر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 وفق الرغبة السامية التي أعلن عنها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد والتي نجد أنفسنا كجهات حكومية ملزمين بتنفيذها.

ولفت إلى أنه تم وضع خطط مدروسة ويتم متابعتها رصد الميزانيات لتحقيق هذا الهدف بإنتاج حوالي 3000 ميغاواط من الكهرباء بواسطة الطاقات المتجددة بحلول 2030 وربما قبل ذلك بخمس سنوات، وأبرز هذه المشاريع والذي بدأ معه معهد الكويت للأبحاث العلمية بتنفيذ هو مشروع الشقيا الذي سينتج بعد استكمال كافة مراحلها ما يقارب الـ 2500 ميغاواط.

مشروع العبدلية وكبد

ولفت م. الفلاح إلى أن لدى الوزارة عدداً كبيراً من المشاريع الخاصة بالطاقة الشمسية والتي بدأت على تنفيذها أو وضع الدراسات لها ومنها مع هيئة الشراكة أي جهاز المبادرات كمشروع العبدلية الذي وصل إلى مراحل متقدمة بانتظار صدور اللائحة التنفيذية للقانون الجديد للهيئة 116/2014، ما سيسمح بطرح الشركات بعد الانتهاء من كافة الدراسات وإعداد المواصفات الخاصة بالمشروع الذي يعتبر مزيجاً بين الطاقة التقليدية والطاقة المتجددة التي سيبلغ إنتاجها 80 ميغاواط من الطاقة الشمسية الحرارية المركزة.

وأشار إلى مشروع آخر مع هيئة الشراكة وهو مشروع «كبد» وهو مشروع وطني لا يهدف إلى توليد الطاقة بقدر ما يهدف لإيجاد مخرج لتكدس النفايات التي تسبب مشاكل بيئية، إذ إن المشروع يقوم على توليد الطاقة الكهربائية من حرق النفايات وتم تخصيص موقع في كبد يتسع لـ 50٪ من النفايات المنزلية المنتجة يومياً، مشيراً إلى أن الـ 50 الأخرى سيتم توزيعها على موقعين سيتم تخصيصهما لاحقاً في ميناء عبدالله وفي محافظة الجهراء كمرحلة أخرى من المشاريع المشابهة، لافتاً إلى أن تأخر اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر أيضاً آخر عملية التنفيذ بعد أن كانت مرحلة تأهيل الشركات قد انتهت.

الطاقة المتجددة وخزانات

الفلاح:

تقلبات أسعار النفط ترفع من ثمن تقنيات الطاقات المتجددة لقلة الطلب عليها

وضعنا خططاً مدروسة ويتم حالياً رصد الميزانيات لإنتاج 15٪ من الكهرباء عبر الطاقات المتجددة في 2030

استغلال الخزانات المنتشرة عبر 20 موقعا في أرجاء الكويت لتوليد 385 ميغاواط من الطاقة الكهربائية بالألواح الشمسية

طرح مشاريع استغلال مظلات مواقف السيارات وغيرها من المشاريع الخاصة بالطاقات المتجددة وفق قانون الـ «B.O.T»

الحمود:

الطاقة المتجددة وتبريد الضواحي والمدن الخضراء يصبان في خانة الاستدامة التي يسعى إلى تحقيقها الجميع

لا بد للكويت من التوجه نحو الطاقات البديلة واستثمار عوائد النفط لتنفيذ دراساتها

تحفيز مستخدمي الطاقة البديلة فردياً وتشجيع تزويد أسطح المنازل بالألواح الشمسية

الدراسات أثبتت الإسراف الكبير الذي يحدث في استهلاك الكهرباء بالرغم من تكلفتها العالية



ضيوف الندوة مع رئيس قسم المحليات الزميلة عقاف مختار والزميلة دارين العلي



مستشار الإدارة العامة يوسف عبدالرحمن مع م.إياد الفلاح ود.سالم الحجرف ود.سرور العتيبي وم.إياد الحمود والزيمية دارين العلي (فريال حماد)

الترشيح ورفع كفاءة الطاقة من أبرز الأمور التي لها مردود إيجابي مباشر على الأمن الاقتصادي الكويتي

مشروع الشقاي سيحمي البيئة من 5 ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون

العتيبي:

التوجه للطاقة المتجددة يحتاج إلى قانون يتبعه مراقبة ومحاسبة للجهات المقصرة

على الجامعات والمعاهد إعداد مخرجات من المهندسين والفنيين القادرين على التعامل مع هذه التقنية

غياب قانون خاص بالطاقة المتجددة يحدد دور الجهات الحكومية المعنية ولا يجذب المستثمرين

تعزيز كفاءة الطاقة اقتصادياً أجدى من زيادة إنتاجها وسوء إدارة الاستهلاك يؤدي إلى حدوث الهدر المكلف جداً على الدولة

الحجرف:

أولى بوادر نجاح الطاقات المتجددة تخفيض تكلفة الكيلوواط من 42 إلى 28 فلساً وهذا يجذب المستثمرين

نحتاج إلى تأسيس شركة وطنية لإنتاج الطاقة تعمل بروح القطاع الخاص ومملوكة مباشرة للدولة

غياب إستراتيجية واضحة لأمن الطاقة يضع مستقبل الكويت واستدامة التنمية فيها أمام تحد كبير

إستراتيجية الطاقة ليست فقط إنتاج الكهرباء وإنما ترشيح الاستهلاك وبقرار بسيط يمكننا توفير إنشاء محطة كاملة

تكاليفها العالية دون شعور المواطن بهذه التكلفة التي لا يدفع منها سوى القليل جداً. لافتاً إلى الحملة الترشيدية التي نفذتها الجمعية مع الوزارة بهذا الشأن والتي كانت نتائجها مشرفة. ولفت إلى مشاركة جمعية المهندسين بعدد من البرامج واللجان والمؤتمرات العربية والعالمية التي تهدف إلى الاطلاع على كل جديد في شأن الطاقة سواء التقليدية أو المتجددة بهدف نقل هذه التقنيات إلى أصحاب القرار في محاولة للاستفادة منها سواء في إنتاج الطاقة أو تعزيز كفاءتها.

وقال: لدى الجمعية فكرة سبق أن طرحتها في أحد المؤتمرات بأن تكون الكويت والمنطقة مركزاً للطاقة في العالم لما تمتلكه من طاقات موجودة يجب استثمارها، متمنياً أن يستخدم جزء من العوائد النفطية على إجراء تجارب للوصول إلى طاقات بديلة ومتجددة وصديقة للبيئة، مشدداً على أنه لا بد من استيعاب حجم الحاجة للطاقة والعمل بهذا الاتجاه بشكل متعاون ومتكامل بين كل الجهات المعنية بها.

ولفت إلى مقترح داخلي في جمعية المهندسين لتشكيل لجنة متخصصة للطاقة تعمل على البحث في الموضوعات المتعلقة بالطاقة بشكل مستمر وتحت عن التقنيات الجديدة، لافتاً إلى اتفاقات عدة بين الجمعية والدول الأخرى تمكنها من الاطلاع على الوسائل الحديثة وأبرز ما تم التوصل إليه في تقنيات إنتاج الطاقة لئتم نقلها إلى المسؤولين وتحقيق الرؤية باستخدام الطاقات البديلة.

عواد النفط

وشدّد على أنه لا بد للكويت من التوجه نحو الطاقات البديلة واستثمار ما لديها من عوائد نفطية حالية على دراسات الطاقة المتجددة، مشيراً إلى أن دور معهد الأبحاث جوهري في هذا الأمر، لافتاً إلى أن جميع المشاريع الخاصة بالترشيح والطاقة النظيفة والمتجددة وتبريد الضواحي والمدن الخضراء كلها تصب في خاتمة الاستدامة التي يسعى إلى تحقيقها الجميع.

ولفت إلى أن الكويت ترأس اليوم اتحاد مهندسي الخليج، وسيقيم منتدى بعنوان «دور المهندس في التكامل الخليجي من خلال استغلال الموارد الطبيعية»، وسيكون للطاقات البديلة نصيب كبير من هذا المنتدى الذي سينظمه الاتحاد.

ولفت الحمود إلى أن من أبرز معوقات مشاريع الطاقة المتجددة عدم وجود جهة تشرف عليها وتضع الاستراتيجيات الخاصة بها، أملاً من مجلس الأمة أن يلتفت إلى هذا الأمر ويضع تشريعات خاصة بالطاقة المتجددة، مع تفعيل مسالة كود البناء والتعرفة والتوعية بهدف رفع كفاءة الطاقة.

ولفت إلى أهمية وضع حوافز لمستخدمي الطاقة البديلة فريداً وتشجيع هذا الأمر كتزويد أسطح المنازل مثلاً بالألواح الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية وتخفيف الضغط على الطاقة المنتجة تقليدياً، كما يجب ادخال القطاع الخاص في هذا الأمر، وإنشاء مجلس للطاقة يكون جهة منوط بها إستراتيجية أمن الطاقة وهو ليس جهة تنفيذية، وإنما جهة مسؤولة عن وضع الخطط والاستراتيجيات.



د.سالم الحجرف

المهندسين والفنيين القادرين على العمل في هذا المجال أم أنه سيتم الاعتماد على أيد عاملة وفنية خارجية. وأعرب عن تمنيه بتحقيق هدف الـ 15٪، مشدداً على أن هذا الأمر يحتاج لإرادة حكومية قبل أن تكون مادية تتمثل في القانون الذي تتبناه مراقبة ومحاسبة للجهات المقصرة، لأن التشاغل هو سيد الموقف في المشاريع الكبيرة المماثلة وعلى الحكومة أن تكون الدافع نحو هذا التنظيم لكي تصبح الأهداف حقيقة واقعة، وتوعوي جانباً للمستثمرين كامل وشامل للطاقة المتجددة والاستثمار في الترشيد وكفاءة الطاقة.

الكويت مركز للطاقة

رئيس جمعية المهندسين م.إياد الحمود تحدث بداية عن دور الجمعية في إبداء الرأي في مختلف الأنشطة المتعلقة بالمشاريع الهندسية سواء البناء أو الطاقة وغيرها من مشاريع التنمية، لافتاً إلى أنه من مسؤوليات الجمعية البحث في شؤون الطاقة وقد أقيمت الدراسات الإسراف الكبير الذي يحدث في استهلاكها بالرغم من



د.سرور العتيبي

في الهدف الذي تم إنشاؤها له وهما اليوم من أهم شركات القطاع الخاص في البلاد.

تعزيز كفاءة الطاقة

استاذ كلية هندسة البترول في جامعة الكويت د.سرور العتيبي أمل أن ترى كل هذه المشاريع النور، مشدداً على ان تعزيز كفاءة الطاقة في أي من دول العالم أدى من إنتاجها اقتصادياً إذ إن تكلفة رفع الكفاءة تكلف الدولة نصف أو أقل من نصف تكلفة الإنتاج، مشيراً إلى أن الكويت تمتلك طاقة كهربائية حالياً بقدرة مرتفع إلا أن إدارتها واستهلاكها لا يتم بأسلوب سليم ما يؤدي إلى الهدر المكلف جداً على الدولة.

ولفت إلى أن تعزيز كفاءة الطاقة بنسبة 1٪ ذو مردود كبير على الدولة ويمكنه أن يوفر طاقة كهربائية ويمكن ذلك في إستراتيجية متكاملة لترشيح الطاقة ومنها توفير الاستهلاك وتبريد محطات التي أجريت عليه دراسات متعددة ولكنه لم ير النور بالرغم من أنه في السابق لدى الكويت تجربة بهذا الأمر في مدينة الأحمدية، لافتاً إلى أن التكييف من أكثر

العنصر البشري

ولفت إلى أن العمل بالطاقات المتجددة والتوجه نحوها لا يتطلب فقط القانون والميزانيات والاستثمارات وإنما أيضاً هناك دور فني يقوم به العنصر البشري، وبالتالي هل استعدت الجامعات والمعاهد مثل هذا التوجه بإيجاد مخرجات من

التوصيات

خرج المجتمعون في الندوة بعدة توصيات كان أبرزها: ● الدعوة إلى إنشاء مجلس أعلى للطاقة منوط به أمر وضع استراتيجية أمن الطاقة، على أن يكون هذا المجلس ذا صلاحيات تشريعية، ويضم جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية من وزارات وهيئات ومؤسسات وجمعيات نفع عام، ويكون هو المرجعية في أمور الطاقة، وتعتبر قراراته ملزمة لكافة الجهات. ● تأسيس شركة وطنية تكون مكلفة بإنتاج الطاقة المطلوبة أي الـ 15٪ من الطاقة المتجددة، تقوم بتعزيز عملية ترشيح الاستهلاك، تعمل بروح ومرونة القطاع الخاص ومكلفة

تبريد الضواحي

تحدث د.سالم الحجرف عن نظام تكييف الضواحي، لافتاً إلى أن الكويت كمدنية عصرية في وسط الصحراء لا يمكن العيش فيها دون تكييف، إلا أن رداءة أجهزة التكييف التي يتم العمل بها بسبب غياب قانون يحكم هذا الأمر ويحدد المواصفات الخاصة التي يجب اعتمادها لهذه الأجهزة، تؤدي إلى هدر كبير في الكهرباء، وهنا



نموذج لإنتاج الكهرباء عبر الطاقة الشمسية

سكلف 28 فلساً، أما من طاقة الرياح فسكلف 23 فلساً بدل الـ 42 فلساً التي تكلف الدولة في إنتاج الطاقة تقليدياً، معتبراً أن ذلك أولى بوادر النجاح للطاقة المتجددة والتي تشكل عامل جذب للمستثمرين للاستثمار بهذه المشاريع.

وشدّد على أن إستراتيجية الطاقة ليست فقط إنتاج الكهرباء وإنما أيضاً ترشيح الاستهلاك وبقرار بسيط يمكننا توفير إنشاء محطة كاملة لمدة 5 سنوات وهذا القرار هو الترشيد.

وقال د.سالم الحجرف إن مشروع الشقاي لتوليد الطاقة الكهربائية من الطاقات المتجددة من شأنه أن يوفر على الدولة سنوياً 12 مليون برميل نفط بعد انتهاء جميع مراحله التي ستنتج 2500 ميغاواط، ما يعني أن المشروع سيحمي البيئة من 5 ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون المنتج بفعل حرق النفط الخام في عملية إنتاج الكهرباء تقليدياً.

مشاريع المعهد

وعدد المشاريع الخاصة بالطاقة الشمسية وترشيح الطاقة التي ينفذها المعهد وهي وضع ألواح شمسية على أسطح بعض المدارس في مزارع الكويت وربط 100 مدرسة بنظام التحكم عن بعد بالإضاءة والتكييف، واختيار 150 منزلاً لتغطية أسطحها بالألواح الشمسية بمحطات صغيرة لإنتاج الطاقة وهذا المشروع مدعوم بالكامل من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ومشاريع مواقف بعض الجمعيات التعاونية ووضع ألواح شمسية عليها، واختيار محطات تعبئة وقود تابعة لشركة النفط وتغطية أسطحها بالألواح وكذلك مواقع شركة الغاز وتحويلها إلى ألواح شمسية، مشيراً أيضاً إلى اتفاق مع KOC والعليات المشتركة في الوفرة لإنتاج بخار المياه الذي يحتاجون إليه في عمليات الإنتاج الخاصة بهم عبر الطاقات المتجددة.

إستراتيجية لأمن الطاقة

أما عن المعوقات التي تواجه العمل على التوجه نحو الطاقات المتجددة، فلفت إلى أن غياب إستراتيجية واضحة لأمن الطاقة في البلاد سواء الكهرباء أو الماء من شأنه أن يضع مستقبل الكويت واستدامة التنمية فيها في تحد كبير يجب أن يتم الالتفات إليه، لافتاً إلى وجوب وضع عدد من السياسات والعمل بها للحد من الإسراف في حجم الطاقة ورفع كفاءتها كنظام الشرائح مثلاً أو تبريد الضواحي والتقنين الذاتي لاستهلاك الكهرباء على صعيد كل أسرة، بالإضافة إلى عدد كبير من الأمور التي يجب أن تكون ضمن إستراتيجية واضحة ومحددة لوضع حد لهدر الطاقة والاستفادة منها بالطاقات المتجددة.

وأوصى بتأسيس شركة وطنية تكون مكلفة بإنتاج الطاقة المطلوبة أي الـ 15٪ من الطاقة المتجددة سالفة الذكر تعمل على تعزيز عملية ترشيح الاستهلاك، تعمل بروح ومرونة القطاع الخاص ومكلفة بهدف إستراتيجي للدولة وتكون مملوكة بالكامل لها وتشرف عليها وزارة الكهرباء بشكل مباشر، ثم يتم بيعها فيما بعد للقطاع الخاص كما حصل مع شركة الاتصالات المتنقلة وشركة الصناعات الوطنية اللتين كانتا مملوكتين للقطاع الحكومي وأقيمت نجاحا كبيرا